«الـــواو»
تبادلها وتعدد وظائفها في القراءات العشر
«دراسة تركيبية دلالية»

د. حمدي صلاح الهدهد
أستاذ أصول اللغة المشارك في قسم اللغة العربية
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة طيبة
salah200877@yahoo.com

المستخلص:

هذا البحث يتناول قضيتين من أهم قضايا أدوات المعاني، الأولى: قضية تبادل الأدوات في نمط تركيبي واحد، والثانية: تعدد وظيفة الأداة الواحدة حال حدوث تغيير في أحد مكونات التركيب. وقد اختارت الدراسة حقلا معرفيا من أهم حقول العربية ثراء، وهو "القراءات العشر" ليكون ميدانا لتطبيق هاتين القضيتين، واختارت أداة واحدة توفرت فيها القضيتان، وهي "الواو"؛ فقد لوحظ التبادل بينها وبين أداتي "أو" و"الفاء"، كما لوحظ تعدد وظائفها بناء على تنوع القراءة في أحد مكونات التركيب؛ فتأتي على قراءة لتؤدي وظيفة، وتؤدي وظيفة أخرى على قراءة أخرى.

والبحث بمعالجته "الواو" تبادلا وتَعَدُّدَ وظائف، يكشف عن جانب من جوانب ثراء المعنى في حقل من أهم الحقول التراثية للعربية وهو "القراءات العشر"، كما أنه يُعَمِّقُ أهمية الأداة داخل التركيب، ومدى تأثر دلالتها بتنوع القراءة فيها أو في أحد مكونات التركيب.

الكلمات المفتاحية:

"الواو-التبادل-تعدد الوظائف-القراءات العشر-تركيبية-دلالية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله منزل القرآن على عبده بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على صفوة الخلق خُلُقا، وخَلقا، وعلى آله وأصحابه الأخيار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليما كثيرا.

وبعد:

فتأتي هذه الدراسة محاولة لكشف اللثام عن قضية شائكة، ترتبط بحقل دقيق من حقول الدراسات اللغوية، يتمثل في "أدوات المعاني"؛ فقد اصطفت الدراسة أداة "الواو" لتتبع أحوالها في أحد أهم الحقول المعرفية؛ التي تستمد أهميتها من ارتباطها الوثيق بالقرآن الكريم؛ ألا هو: "القراءات القرآنية العشرة".

وقد اتضح من خلال استقراء أحوال "الواو" في القراءات العشر- أنها لا تخرج عن حالة من ثلاثة:

الأولى: "الواو" بين الإثبات والحذف؛ فتأتي قراءة بإثبات "الواو" وأخرى بحذفها، وقد قام أحد الباحثين بدراسة هذه الحالة في بحث بعنوان: "إثبات "الواو" وحذفها في القراءات المتواترة"[(١)] وهو ما يغني عن دراسة هذه الحالة في هذا البحث.

الثانية: تبادل "الواو" مع غيرها من أدوات العطف، وقد تبين من خلال

---

(١) البحث منشور في السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية "الواقع والمأمول" الصادر عن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-الجزء الأول، لعام ١٤٣٢هـ. للباحث الأستاذ الدكتور/ إبراهيم صلاح الهدهد.

استقراء كتاب "النشر في القراءات العشر" للعلامة/ محمد بن الجزري- أن التبادل وقع بين "الواو" وغيرها في أربعة مواضع، ثلاثة منها تبادلت فيها "الواو" مع "أو" وموضع واحد تبادلت فيه مع "الفاء".

الثالثة: تعدد وظائف "الواو" تبعا لتنوع القراءة، وقد اصطفت الدراسة ثلاثة مواضع تجلت فيها هذه الحالة بوضوح.

وبناء على ما سبق بيانه ارتأت الدراسة أن تُعَنوَنَ بـ

("الواو" تبادلها وتعدد وظائفها في القراءات العشر- دراسة تركيبية دلالية)

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما الأثر التركيبي المترتب على تبادل "الواو" مع غيرها من أدوات العطف في القراءات العشر المتواترة؟

٢- ما القيمة الدلالية الناجمة عن تبادل "الواو" مع غيرها من أدوات العطف في القراءات المتواترة؟

٣- ما أثر تنوع القراءات في تعدد وظائف "الواو" في القراءات العشر؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات جاءت خطتها على النحو الآتي:

مقدمة: حاولت الكشف عن أهمية القضية التي تتناولها الدراسة، وأهم التساؤلات المرتبطة بها، والمنهج والخطة التي سارت عليهما.

المدخل: تناول (لمحات عن "الواو" في تراث العربية) عرضت فيها الدراسة أبرز ما قاله أسلافنا في "الواو".

المبحث الأول: قد جاء معنونا بـ«التبادل بين "الواو" و"أو" و"الفاء"».

المبحث الثاني: قد جاء معنونا بـ «أثر تنوع القراءات في تعدد وظائف "الواو"».

الخاتمة: وقد قامت بعرض أهم نتائج الدراسة.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ قامت باستقراء كتاب "النشر في القراءات العشر" للعلامة/ محمد بن الجزري؛ للوقوف على المواضع التي تندرج تحت كلتا الحالتين، ثم قامت الدراسة بجمع ما أدلى به أبرز المفسرين وأرباب الاحتجاج للقراءات، وعلماء أدوات المعاني، ومحاولة استنباط الآراء والتعليق عليها، والوقوف على الأثرين التركيبي والدلالي.

هذا والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سبيل الرشاد

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

مدخل

«لمحات عن الواو في تراث العربية»

تأتي "الواو" في العربية على وجوه متعددة؛ ولذا فهي تعد من قبيل "المشترك الحرفي" إذ هي من الناحية الصوتية-تأتي صوتا ساكنا حال تحركها؛ كما في "وَعد" وتأتي حركة طويلة كما في "يقُول" وتأتي شبه حركة أو ساكن- حال سكونها وتحرك ما قبلها نحو "قَوم" وتعدد أحوالها من الناحية الصوتية انعكس على تعدد خصائصها الصوتية من حيث المخارج والصفات.

وكذلك تعددت وظائفها من الناحية الصرفية؛ فهي تكون أصلية؛ كما في "وقع" وتكون زائدة كما في "مسموع" وإذا زيدت كانت زيادتها لمعنى غالبا؛ فهي في نحو "مسموع" للدلالة على المفعولية، وفي نحو "مسلمون" للدلالة على جمع المذكر السالم، وفي نحو "كتبوا" للدلالة على الجمع؛ وفي نحو "كوثر، وجدول" زيدت لإلحاق هذين البناءين ببناء "جعفر وسلهب"...الخ. وتكون مبدلة من الياء كما في "موقن" وإبدالها مشتبك بين المستويين الصوتي والصرفي.

كما تعددت وظائفها النحوية؛ إذ هي تكون علامة إعرابية تنوب عن الضمة في الأسماء الخمسة؛ كقولك: "جاء أخوك" وفي جمع المذكر السالم؛ كقولك: "المحمدون حضروا"

وكونها حرفا- اقتضى تنوع وظائفها الدلالية حال التركيب، وقد بين علماء أدوات المعاني هذه الوظائف في غير موضع، نحاول إيجاز ما قالوه في النقاط الآتية:

أولا: العطف: وتحقق هذه الوظيفة في حالين: عطف المفردات (مفرد على مفرد) وعطف الجمل (جملة على جملة) وفي كل حالة تعكس معاني ودلالات، نبينها على النحو الآتي:

١- دلالالتها في حالة عطف المفردات تتنوع وفق حالة المتعاطفين:

أ- الحالة الأولى: تماثل المتعاطفين، والمقصود بهذا التماثل: تطابق المتعاطفين في اثنين من ستة؛ واحدة من الاسمية والفعلية، وواحدة من (الرفع/ النصب/ الخفض/ الجزم) مثل: "قام زيد وعمرو" وفي هذه الحالة تعكس "الواو" في سياق الترتيب دلالات، منها ما هو متفق عليه، ومنها ما هو مختلف فيه، ويمكن عرض ذلك على النحو الآتي:

❑ **الجمع بين المتعاطفين في اللفظ والمعنى**؛ فأما اللفظ: فيكون باشتراك المتعاطفين في اثنين من ستة، وهي في هذه الحالة، تجمع الاسمين في عامل واحد، وتنوب مناب صيغة التثنية؛ فيكون "قام زيد وعمرو" بمنزلة: "قام هذان"(١). وأما المعنى: فيكون بإثبات الفعل أو نفيه؛ كقولنا: "قام خالد وعمرو" فقد أثبت لهما القيام، وكذلك "لم يقم خالد وعمرو" فقد نفيت عنهما القيام. ومطلق الجمع هو المعنِيُّ في هذا السياق دون ترتيب في زمن القيام أو نفيه. وهذا المعنى متفق عليه بين المعنيين بعلم أدوات المعاني.

❑ **التفريق بين المتعاطفين في المعنى دون اللفظ**: وهو رأي حكاه ابن فارس عن قوم؛ إذ يقول: "قال قوم: للواو معنيان: معنى اجتماع ومعنى تَفَرُّق نحو: "قام زيد وعمرو" وإن كانت الواو في معنى اجتماع لم تُبَل بأيهما بدأت، وإن كانت في معنى تَفَرُّق؛ فعمرو قائم بعد زيد. "(٢) وهو معنى فلسفي بعيد في تصوره؛ فالمقصود من الأسلوب بدءا هو إثبات القيام لهما دون تعرض لترتيب زمني.

---

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص ١٦١) للحسن بن قاسم المرادي. تح/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. منشورات دار الكتب العلمية ببيروت.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص ٨٠) لأبي الحسين أحمد بن فارس، تح/ أحمد حسن بسج، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت.

❑ **الترتيب**: وهو معنى مختلف فيه بين البصريين والكوفيين؛ فالبصريون يرون أن "الواو" لا تفيد معنى الترتيب في كل أحوالها، واستدلوا بشواهد منها: قوله تعالى: ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[١] فالركوع قبل السجود، بينما يرى الكوفيون إفادتها معنى الترتيب أحيانا واستدلوا بشواهد منها قوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا * وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ﴾[٢] فمعلوم أن إخراج الأرض أثقالها لا يكون قبل زلزلتها. وقد علق المالقي على هذين الرأيين بقوله: "وليس في هذا رد على البصريين؛ لأنهم لا يُلزِمون عدم الترتيب في الواو؛ فيلزمهم الرد بهذا، ولكن الترتيب فيما يقع بحكم اللفظ من غير قصد له في المعنى، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبدا إلا مُرَتِّبَة؛ فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفة يشهد أنها ليست موضوعة له، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى، وببيانه أهمُّ استحسانا لا إيجابا."[٣] وفي كل الأحوال الأمر مرده إلى السياق؛ إذ يقتضي قصد الترتيب حينا، وتنعدم القرينة في قصده حينا آخر.

ب- الحالة الثانية: تخالف المتعاطفين: ولهذه المخالفة صور عدة منها:عطف الاسم على الفعل والعكس، كقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَ ﴾[٤] فقد عطف الفعل (وَيَقْبِضْنَ) على الاسم (صَٰفَّٰتٖ).

ومن صور المخالفة: عطف مثبت على منفي. كقول الشاعر:

---

(١) سورة آل عمران: ٤٣.

(٢) سورة الزلزلة: ١ – ٢.

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني (ص ٤١٢) للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي. تح/ أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. وقد ناقش المرادي خلاف العلماء في إثبات معنى الترتيب من عدمه (ينظر: الجنى الداني ص ١٥٨-١٦٠)

(٤) سورة الملك: ١٩.

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وفي كلتا الحالتين تفيد "الواو" معنى الصرف، وهذا المعنى عرفه الفراء في موضعين من كتابه الموسوم بـ "معاني القرآن" حيث قال في الموضع الأول: "فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها؛ فإذا كان كذلك-فهو الصرف؛ كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتي مثله" فلذلك سمي صرفا؛ إذ كان معطوفا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله..."[١] وقال في الموضع الثاني: "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يُكَرَّ في العطف؛ فذلك الصرف، ويجوز فيه الاتباع؛ لأنه نسق في اللفظ.."[٢] وقد أشار إلى معنى (الصرف) المالقي بقوله: "فإن جاءت عاطفة اسما على فعل؛ كقول الشاعر:

فألفيتُه يوما يُبِير عدوه وبحرَ عطاء يستخف المعابر

أو فعلا على اسم كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[٣] فعلى أن تصرف الفعل إلى الاسم، أو الاسم إلى الفعل في المعنى؛ فكأنه قال في البيت" فألفيته يوما مُبِيرَ عدوه" لأن مفعول "ألفيت" أصله أن يكون مفردا، ويكون التقدير في الآية "صافات وقابضات" لأن المعطوف على الحال حال مثله؛ فحقه أن

(١) معاني القرآن (١/ ٣٣/ ٣٤) لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. عالم الكتب.

(٢) السابق (١/ ٢٥٣)

(٣) سورة الملك:١٩.

يكون اسما"[١] والملاحظ أن ثمة فرقا بين معنى "الصرف" في تصور كل من الفراء والمالقي؛ فهو عند الفراء يقتضي استحالة إثبات حدثين، ويقيده بسياق تركيبي محدد، وهو: اجتماع فعلين بينهما عاطف أولهما مسبوق بجحد أو استفهام، بينما المالقي لم يتعرض لإثبات الحدثين من عدمه، وإنما ركز على تقييده بسياق تركيبي، يتمثل في عطف فعل على اسم والعكس.

وفي تصوري أن الجامع بينهما هو دلالة الصرف المعجمية "التغيير" وإن اختلفت جهته وسياقاته التركيبية.

٢- دلالاتها في حالة عطف الجمل (عطف جملة على جملة) لا يلزم في نحو قولك: "قام زيد وقعد عمرو" إفادتها معنى التشريك لا في اللفظ ولا في المعنى، ولكن يستلزم إفادتها التشريك في الكلام خاصة؛ ليُعلَم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد، ويجوز التماثل بين الجمل المتعاطفة؛ كعطف جملة اسمية على اسمية، وخبرية على خبرية، كما يجوز التخالف؛ كعطف جملة خبرية على إنشائية والعكس.[٢]

ثانيا: الابتداء: ويعبر عنه بـ (الاستئناف) وسميت بـ "واو الابتداء" لأنها تكون لابتداء كلام لا يرتبط بما قبله لفظا أو معنى، وسميت بالاستئنافية؛ لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾[٣].

ثالثا: واو الحال: وأمارتها: أن تجيء بعدها جملة تكون في موضح الحال من

---

(١) رصف المباني (ص ٤١١،٤١٠)

(٢) يراجع السابق (ص ٤١٥)

(٣) سورة الأنعام: ١٤١، ١٤٢.

ذي حال، وتقدر بـ "إذ" الظرفية، أو "في حال" كما يشترط في الجملة الواقعة بعد هذه الواو أن تكون خبرية، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[١].

رابعا: واو القسم: وهي في هذه الحالة تتقارض مع "الباء" وعلة ذلك تقارب مخرجيهما من الشفتين، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾[٢].

خامسا: واو المعية: وتسمى "واو المفعول معه" وسميت بواو المعية؛ لأنها تكون بمعنى "مع" وسميت بواو المفعولية؛ لأنها مشوبة بمعنى باء المفعول به، ويكون ما بعدها منصوبا على المفعولية؛ ولذا فإنها تتمايز عن الواو العاطفة من جهتين: الأولى: صناعية، تتمثل في كون ما بعدها يكون منصوبا، والثانية: دلالية، تتمثل في تضمنها معنى "مع" فإن انتفت إحدى الجهتين كانت العاطفة؛ يقول المالقي: "فإذا قلت: قام زيد وعمرو، بمعنى أن القيام وقع منهما من غير معنى زائد، فذلك هو العطف، وإذا أردت أنه وقع منهما على أن الثاني فعل به الأول فعلا، فذلك المفعول معه؛ فيكون منصوبا؛ فكأنك قلت: قام زيد بعمرو معه....."[٣]

سادسا: الواو الزائدة، ويسميها بعضهم "واو الصلة" وبعضهم ينعتها بـ "المقحمة" وهي التي دخولها في الكلام كخروجها، وهذه الواو مختلف فيها بين البصريين والكوفيين؛ فالبصريون يرون أن "الواو" لا تكون زائدة في كل أحوالها، والكوفيون يرون زيادتها؛ مستدلين بشواهد عديدة من القرآن والشعر، وقد تأول البصريون شواهدهم؛ ليثبتوا أصالة "الواو" في شواهدهم، ورأي البصريين أوجه، وما قاله الكوفيون خلاف الأولى؛ ولا سيما في الشواهد القرآنية؛ إذ إن إيجاد

(١) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٢) سورة الذاريات: ١.

(٣) السابق (ص ٤٢١)

مندوحة للكلمة في النظم القرآني أولى من القول بإهدارها.

هذا، وهناك أنواع أخرى لـ "الواو" حفلت بها كتب أهل اللغة، ولكن ما ذُكِرَ هو أشهر ما ورد فيها؛ ففيه كفاية إن شاء الله.(١)

المبحث الأول

تبادل الواو مع "أو" و"الفاء"

أولا: تبادل "الواو" مع "أو":

"أو": حرف عطف، والجمهور على أنها عاطفة لفظا لا معنى؛ أي: تشرك في الإعراب فحسب، خلافا لابن مالك الذي يرى أنها تشرك في اللفظ والمعنى؛ لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى؛ الذي جيء بها لأجله؛ لكون كل واحد منهما مشكوكا فيه.(٢)

ولا خلاف في تعدد وظائفها الدلالية وفق تنوع السياقات التي ترد فيها، وهو ما سيتضح من خلال تناولنا مواضع الدراسة.

وبناء على مطالعة كتاب "النشر في القراءات العشر" للعلامة/ محمد بن الجزري، تم الوقوف على مواضع ثلاثة تبادلت "الواو" فيها مع "أو" فيها يمكن عرض كل موضع على حدة، متبوعا بتوجيهاته من المصادر المعتبرة.

---

(١) اعتمدت في هذا السرد على أمهات كتب أدوات المعاني، وما لي فيه إلا إيجاز وتنظيم عرض، وتعليق بالرأي، ومن أهم المراجع: (معاني القرآن للفراء، وحروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي (ص ٣١: ٣٩) تح/ علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة/ دار الأمل .الأردن، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ورصف المباني للمالقي، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، والجنى الداني للمرادي)

(٢) ينظر: رصف المباني (١٣١) والجنى الداني (٢٢٨،٢٢٧)

الموضع الأول: ﴿ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾[(١)].

قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر: بإسكان الواو، وقرأ الباقون: بفتح الواو.[(٢)]

التوجيه:

الفرق بين القراءتين يكمن في غير وجه، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

١- أن قراءة تحريك "الواو" ترتب عليها إفراز أداتين، الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: واو العطف، بينما قراءة تسكين "الواو" ترتب عليها تحول الأداتين إلى أداة واحدة وهي "أو".

٢- تنوع القراءتين كان سببا في تعدد الأدوات- فضلا عن أثره في تغير نوعية الأسلوب، فعلى قراءة فتح "الواو" يكون الأسلوب إنشائيا (استفهاميا) معطوفا عليى مماثل له قبله، وعلى قراءة التسكين يكون الأسلوب إنشائيا مُتَضَمَّنا في الاستفهام قبله وما جاء بعد "أو" خبري.

٣- وبناء على تنوع الأساليب بين القراءتين تتنوع دلالة كل أسلوب ووظيفة كل من: "الواو" و"أو" مع اشتراكهما في الوظيفة العامة (العطف).

ويمكن تناول كل قراءة على حدة في ضوء هذه الوجوه:

قراءة "فتح الواو":

---

(١) سورة الأعراف: ٩٨.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٧٠) للإمام محمد بن الجزري، تصحيح ومراجعة/ علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية ببيروت.

"الواو" على هذه القراءة هي "واو العطف" التي تعطف الجمل؛ فقد عطفت جملة استفهامية على جملة مثلها؛ فتحققت المشاكلة اللفظية؛ يقول الفارسي: "ومن حجة من قرأ ذلك: أنه أشبه بما قبله وما بعده؛ ألا ترى أن قبله: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ﴾[١]، وبعده: ﴿ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ ﴾[٢]...فكما أن هذه الأشياء حروف عطف دخل عليها حرف الاستفهام-كذلك يكون قوله: ﴿ أَوَأَمِنَ ﴾..."[٣] وهو قول كثير من علماء التوجيه.[٤]

والوظيفة الدلالية لـ "الواو" على هذه القراءة: مطلق الجمع بين المتعاطفين؛ فهي تفيد مجموع العقوبتين: إتيان بأس الله بياتا أو ضحى. والاستفهام للإنكار التوبيخي.

قراءة "تسكين الواو" أو:

أسلفنا في صدر هذا المبحث أن "أو" تفيد العطف، ولكن تحديد الوظيفة الدلالية لها مرتبط بالسياق الذي ترد فيه، وقد اختلفت رؤى العلماء في تحديد هذه الوظيفة، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

١- قال الأزهري: "ومن سكن الواو، فهي "أو" من حروف العطف للشك،

---

(١) سورة الأعراف: ٩٧.

(٢) سورة الأعراف: ٩٩.

(٣) الحجة في علل القراءات السبع (٣/ ٣٧) لأبي علي الحسن الفارسي. تح/ عادل عبدالموجود، وعلي معوض. دار الكتب العلمية ببيروت. الأولى ٢٠٠٧م.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ١٩٦) لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه. تح/ د. عبدالرحمن العثيمين. مكتبة الخانجي– القاهرة. وحجة القراءات (ص ٢٨٩) لأبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة. تح/ سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة. بيروت. الثانية ١٩٧٩م. والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (١/ ٤٦٩) لمكي بن أبي طالب. تح/ د. محي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة ببيروت الثالثة ١٩٨٤م.

تقول: ضربت زيدا أو عمرا...وقد يكون "أو" بمعنى "بل" ويكون "أو" بمعنى "الواو" ويجيء بمعنى "بل"."(١)

ونص الأزهري يحتمل وجهين: الأول: أن "أو" في هذه القراءة أفادت معنى "الشك". الثاني: أنه أجاز إفادتها أكثر من معنى "الشك، أو معنى "بل" أو معنى "الواو".

٢- قال الفارسي: "فوجه قراءة من قرأ: "أو أمن": أنه جعل "أو" للإضراب، لا على أنه أبطل الأول، ولكن كقوله: ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾(٢) ثم يقول: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾(٣) فجاء هذا؛ ليبصروا ضلالتهم؛ فكأن المعنى: أأمنوا هذه الضروب من معاقبتهم والأخذ لهم. وإن شئت جعلته "أو" التي في قولك: ضربت زيدا أو عمرا؛ كأنك أردت: أفأمنوا إحدى هذه العقوبات؟.."(٤)

ومفاد كلامه: أن "أو" في هذا الموضع تحتمل معنيين: الأول: الإضراب المقيد لا المطلق، وقد وضحه بالمثال، وبينه ابن أبي مريم بالعبارة؛ إذ قال: "فـ "أو" في هذه القراءة: هو الذي للإضراب عن الأول، واستئناف الثاني؛ كأنه قال: أأمنوا هذه الضروب عن عقوبتهم.."(٥) والمعنى الثاني: الإبهام، وهو مفاد من تمثيله وتأويله.

٣- قال مكي: "وحجة من أسكن الواو: أنه جعلها "أو" التي للعطف على

(١) معاني القراءات (ص ١٩٦) لأبي منصور الأزهري. تح/ محمد عيد الشعباني. دار الصحابة للتراث. طنطا/ مصر ٢٠٠٧م.

(٢) سورة السجدة: ١، ٢.

(٣) سورة السجدة:٣.

(٤) الحجة (٣/ ٣٧)

(٥) الموضح في وجوه القراءات وعللها (٢/ ٥٤١) لنصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم. تح/ عمر حمدان الكبيسي. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة – السعودية . الأولى ١٩٩٣م.

معنى الإباحة، مثل قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورًا ﴾[١] أي: لا تطع هذا الجنس، ومثل قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي: جالس هذا الصنف؛ فالمعنى: أفأمنوا هذه الضروب من العقوبات، أي: إن أمنتم ضربا منها لن تأمنوا الضرب الآخر، ويجوز أن تكون "أو" لأحد الشيئين؛ كقولك: ضربت زيدا أو عمرا؛ أي: ضربت أحدهما، ولم ترد أن تبين المضروب منهما، وأنت عالم به من هو منهما، وليست هي "أو" التي للشك في هذا، إنما هي "أو" لأحد الشيئين غير معين؛ فيكون التقدير في الآية: أفأمنوا إحدى هذه العقوبات..."[٢]

ونص كلامه واضح في إفادة "أو" أحد معنيين: الإباحة، أو الإبهام.

٤- قال أبو حيان: "وقرأ نافع والابنان[٣] "أو" بسكون الواو، جعل "أو" عاطفة، ومعناها التنويع، لا أن معناها الإباحة أو التخيير؛ خلافا لمن ذهب إلى ذلك."[٤] وقال البيضاوي: "أو: بالسكون على الترديد"[٥] ويبدو أنه قصد من الترديد ما يعبر عنه بالتنويع؛ لأن الترديد فيه تكرار وتعدد.

هذه أبرز الرؤى في تحديد الوظيفة الدلالية لـ "أو" على قراءة إسكان "الواو"، ويمكن حصرها في المعاني الآتية: "الشك، والإضراب المقيد، مطلق الجمع على من قال بأنها بمعنى "الواو" والإبهام، والإباحة، والتنويع).

---

(١) سورة الإنسان: ٢٤.

(٢) الكشف (١/ ٤٦٨) وينظر: الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢٥٤،٢٥٣) لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي. تح/ هشام سمير البخاري. عالم الكتب بالرياض/ السعودية ٢٠٠٣م.

(٣) أي: ابن كثير، وابن عامر.

(٤) البحر المحيط (٤/ ٣٥١) لأبي حيان الأندلسي. تح/ عادل عبدالموجود، وعلي معوض وآخرون. دار الكتب العلمية ببيروت. الأولى ٢٠٠١م.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٤٢) وينظر: روح المعاني للألوسي (٩/ ١٢)

مناقشة هذه الآراء في ضوء ما قاله علماء أدوات المعاني:

١- دلالة "أو" على معنى "الشك":

اختلف العلماء المَعْنِيُّونَ في السياق الذي يقتضي إفادة "أو" هذا المعنى؛ فابن فارس يرى أنها لا تفيد "الشك" إلا بعد استفهام؛ إذ يقول: "أو: حرف عطف يأتي بعد الاستفهام للشك: "أزيد عندك أو بكر؟" تريد: أحدهما عندك؟ فالجواب: لا، أو نعم. وإذا جعلت مكانها "أم" فأنت مثبت أحدهما غير أنك شاك فيه بعينه؛ فتقول: "أزيد عندك أم عمرو؟" فالجواب: "زيد" أم "عمرو"..."[(١)] أما المالقي؛ فيرى أنها لا تفيد هذا المعنى إلا بعد خبر؛ إذ يقول: "أن تكون للشك، نحو قولك ما أدري أزيد قام أو عمرو" ولا تقع إلا بعد الخبر لا غير كما مُثِّل."[(٢)]

وظاهر كلامهما فيه تعارض؛ إلا أن الأمثلة التي أوردوها تقضي باتفاق الرأيين؛ فالمعطوف عليه في المثالين مسبوق بالاستفهام.

والذي ينبغي التركيز عليه – هنا- هل معنى الشك يقتضيه السياق في الشاهد الذي معنا؟

إن معنى "الشك" وفق النصوص التي ذُكِرَت يعني تردد المخبر بين أمرين أو شكه في أحد منهما بعينه، وقد نص المالقي على ذلك في تعرضه للفرق بين معنَيَيَّ "الشك، والإبهام" إذ يقول: "والفرق بينهما: أن الشك لا يعلمه المُخبِر، والإبهامَ يعلمه، ويُبهِم على السامع لمعنى ما."[(٣)] ومن المعلوم أن المُخبِر في الشاهد الذي معنا هو "الله تعالى" ووفقا للضابط الذي وضعه المالقي والمستنبط من أمثلة غيره؛

---

(١) الصاحبي (ص ٨٨)

(٢) رصف المباني (ص ١٣١)

(٣) السابق (ص ١٣٢،١٣١)

فإن معنى "الشك" لا ينطبق على الشاهد الذي معنا؛ لأن المخبر به محيط بكل شيء.

٢- دلالة "أو" على معنى "الإضراب":

وهو ما يعني تقارضها مع "بل" وهو معنى مختلف في إثباته لـ "أو" ذكره الفراء واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[١] قال: بل يزيدون[٢]، واستدل علي هذا المعنى الزجاجي بقوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[٣][٤] وهو رأي الكوفيين، وقد نقل ابن فارس إنكار بعض البصريين لهذا المعنى.[٥] وقد نقل ابن هشام عن سيبويه إفادتها هذا المعنى بشرطين: الأول: تقدم نفي أو نهي. الثاني: إعادة العامل. ونقل جوازه مطلقا عن الكوفيين وأبي علي وابن جني[٦]

والسؤال الذي يفرض نفسه: هل "أو" في الشاهد الذي بين أيدينا تدل على "الإضراب"؟

الذي يبدو للباحث أنها لا تدل على الإضراب الذي تدل عليه "بل" ووفقا لما ذكره الفارسي وابن أبي مريم؛ فإنها تدل على "الإضراب" الذي لا يعني إبطال الأول، ويبدو أن هذا المعنى ينطبق تماما على معنى "التنويع" الذي نص عليه أبو

---

(١) سورة الصافات: ١٤٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن (١/ ٧٢)

(٣) سورة الكهف: ١٩.

(٤) ينظر: حروف المعاني (ص ١٣)

(٥) ينظر: الصاحبي (ص ٨٩)

(٦) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ٩١) لجمال الدين بن هشام الأنصاري. تح/ د. مازن المبارك، ومحمد علي . دار الفكر. بيروت. السادسة ١٩٩٨٥م.

حيان- هو أبرز معاني "أو" وهو ما يؤكده تأويلهما للمعنى على هذا الوجه "أأمنوا هذه الضروب من معاقبتهم والأخذ لهم"؟

٣- دلالة "أو" على الإبهام:

وهو من المعاني التي ذكرها كثير من العلماء[١] وقد قيده بعضهم بوقوعه بعد خبر.[٢] وقد سيق بيان الفرق بينه وبين معنى "الشك" كما سبق فإن مكي بن أبي طالب ممن أجازوا دلالة "أو" على هذا المعنى في الشاهد الذي معنا، وهي دلالة لا تتناقض مع السياق؛ إذا أخذنا في الاعتبار أن الإبهام متعلق بالسامع والمتلقي لا بالمخبر.

٤- دلالة "أو" على مطلق الجمع:

وهو ما يعني تقارضها مع "الواو" وقد نقل ابن هشام ثبوته عن الكوفيين والأخفش والجرمي.[٣] وهو رأي ألمح إليه الأزهري في الشاهد الذي معنا، وإذا أخذنا به يكون الفرق بين القراءتين من حيث الأسلوب دون دلالة العطف.

٥- دلالة "أو" على الإباحة:

وهي لا تحقق هذا المعنى إلا بعد طلب، نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين"

والفرق بين التخيير والإباحة راجع إلى المخاطب؛ إذ لا يجوز له الجمع بين الشيئين في التخيير، بينما يجوز ذلك في الإباحة.

---

(١) ينظر: حروف المعاني للزجاجي (ص ١٣) ورصف المباني (ص ١٣١،١٣٢) ومغني اللبيب (١/ ٨٧) والجنى الداني (ص ٣٢٨)

(٢) ينظر: رصف المباني (١٣١)

(٣) مغني اللبيب (١/ ٨٨) وينظر: الجنى الداني (ص ٢٢٩،٢٣٠)

ونقل ابن هشام عن ابن مالك ترادف "الإباحة" مع "مطلق الجمع" وهو ما يعني أن "أو" إذا دلت على "الإباحة" فإنها تؤول إلى معنى "الواو" التي تدل على مطلق الجمع؛ يقول ابن هشام: "وزعم ابن مالك أيضا أن "أو" التي للاباحة حالة محل الواو وهذا أيضا مردود لأنه لو قيل: جالس الحسن وابن سيرين، كان المأمور به مجالستهما معا، ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما هذا هو المعروف من كلام النحويين.."[١]

وقد اعترض ابن قيم الجوزية على إفادة "أو" هذا المعنى بقوله: "وأما "أو" التي زعموا أنها للإباحة، نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين" فلم توجد الإباحة من لفظ "أو" ولا من معناها، ولا تكون "أو" قط للإباحة، وإنما أخذت من لفظ الأمر؛ الذي هو للإباحة، ويدل على هذا: أن القائلين بأنها للإباحة يلزمهم أن يقولوا: إنها للوجوب إذا دخلت بين شيئين لابد من أحدهما، نحو قولك للمكفر: أطعم عشرة مساكين أو اكسهم؛ فالوجوب هنا لم يؤخذ من "أو" وإنما أخذ من الأمر؛ فكذا "جالس الحسن أو ابن سيرين""[٢] ثم يبين المعنى الذي وضعت له "أو" بقوله: "أو: وضعت للدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها؛ ولذلك وقعت في الخبر المشكوك فيه، من حيث كان الشك ترددا بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لا أنها وضعت للشك؛ فقد تكون في الخبر الذي لا شك فيه – إذا أبهمت على المخاطب، ولم تقصد أن تبين له؛ كقوله سبحانه: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[٣] أي: أنهم من الكثرة بحيث يقال فيهم: هم مئة ألف أو يزيدون، فـ

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٩٠)

(٢) بدائع الفوائد (ص ٣٤٦) لأبي عبد الله بن قيم الجوزية. تح/ علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع. مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي في جدة

(٣) سورة الصافات:١٤٧.

"أو" على بابها دالة على أحد الشيئين؛ إما مئة ألف بمجردها، وإما مئة ألف مع زيادة، والمخبر في كل هذا لا يشك."[١] ومفاد كلامه أن "أو" لا تفيد معنى "الإباحة" وأنها وضعت للدلالة على أحد الشيئين.

وما ذهب إليه ابن قيم منقوض من وجهين: الأول: أن أحدا لم يقل بأن "أو" وضعت لمعنى الأمر؛ وإنما دلالاتها مكتسبة من السياقات الواردة فيها. الثاني: أن دلالتها متضمنة في فعل الطلب؛ إذ الأصل في الطلب الدلالة على الوجوب، ولكن السياق قد يخرجه إلى معنى آخر؛ وعليه فقد يكون الطلب وجوبا أو تخييرا أو إباحة.

وهذا لا يعني دلالة "أو" في الشاهد الذي معنا على "الإباحة" فهو مردود من جهة تقييد العلماء المعنيين لدلالة "أو" على هذا المعنى بتقدم طلب عليها، والشاهد الذي معنا لم يتقدمه طلب.

٦- دلالة "أو" على التنويع:

ويقال: التقسيم، التفصيل، والتفريق المجرد؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْ﴾[٢] أي: قالت اليهود للنصارى: كونوا هودا تهتدوا، وقال النصارى لليهود: كونوا نصارى تهتدوا.[٣] وهو معنى غير بعيد عن سياق الشاهد الذي معنا.

من خلال ما سبق يمكننا القول بإن "أو" في هذه القراءة تدل إما على "الإبهام، أو التنويع.

---

(١) السابق (٣٥٥،٣٤٤)

(٢) سورة البقرة: ١٣٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب (١/ ٩٣) ورصف المباني (١٣٢) والجنى الداني (٢٢٨)

دلالة القراءتين في ضوء التركيب:

الآية الكريمة محل الشاهد جاءت في سياق آيات تتحدث عن أحوال الأمم السابقة؛ فقد جاء الحديث عن أهل القرى بعد ذكر البأس الرباني الذي تعرضت له أقوام: "نوح، وعاد، وثمود، ولوط، ومدين" وكل أمة من هذه الأمم تعرضت لبأس يختلف في نوعيته عن الأمة الأخرى؛ فجاءت الآيات: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ * أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ * أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ * أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[1] – جاءت لتكشف عن تنوع الزمان الذي يُصَبُّ فيه بأس الله على أهل القرى الظالمة.

وعليه فإن قراءة "الواو" جعلت التركيب موسوما بتتابع الاستفهامات؛ إذ جاءت مسبوقة بـ "همزة الاستفهام" وهو يتناغم مع الاستفهام السابق في قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا﴾ واللاحق في قوله: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ وتكرار هذا الاستفهام يوحي بزيادة التأكيد على إنكارهم وجحودهم وشدة الوعيد لهم؛ كما أن "الواو" بإفادتها مطلق الجمع عكست عموم زمان بأس الله على الظالمين دون ترتيب.

وتأتي قراءة "أو" لتحول الأسلوب التالي لها من إنشائي إلى خبري، ولا شك في أن تغير نمط الأسلوب له أثر في سمع المتلقي؛ إذ يُحدِثُ نغمة تختلف عن سابقتها ولاحقتها؛ مما يستدعي لفت الانتباه إلى شدة الوعيد من قبل الله، وهول جرم الظالمين، ناهيك عن إفادة "أو" للإبهام الذي يتناغم مع البغتة المصاحبة لبأس

---

(١) سورة الأعراف: ٩٦ – ٩٩.

الله التي تزيد البأس بأسا، وإفادتها التنويع كاشف عن تفاوت أهل القرى الظالمة في استحقاقهم لبأس الله؛ فمنهم من استحق بأس الله بياتا، ومنهم من استحق بأس الله ضحى.

والقراءاتان معا اتفقتا في "العطف" بين الجمل المترابطة في المعنى؛ مع تنوع دلالة العطف في كل منهما.

الموضع الثاني: ﴿ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾[١] وقوله: ﴿ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾[٢] "قرأ أبو جعفر وابن عامر وقالون: بإسكان الواو فيهما، واختلف عن ورش؛ فروى الأصبهاني عنه كذلك، إلا أنه ينقل حركة الهمزة بعدها إليها كسائر السواكن، وروى الأزرق عنه فتح الواو، وكذلك قرأ الباقون في الموضعين."[٣]

التوجيه:

قراءة "فتح الواو" ترتب عليها وجود أداتين، لكل أداة دلالة مستوحاة من التركيب، الأداة الأولى: "همزة الاستفهام" ولا خلاف أن الهمزة هنا استفهامية، والاستفهام بها جاء على غير أصله؛ فهو خرج إلى معنى الإنكار للبعث بعد الموت، والأداة الثانية: الواو، ولا خلاف بين العلماء في إفادتها العطف، وجاز في المعطوف (آباؤنا) أن يكون معطوفا على محل "إن" واسمها، أو يكون معطوفا على الضمير المستتر في "مبعوثون" واستغني بالفصل بهمزة الاستفهام،وهي دالة على مطلق الجمع، وكأنهم قالوا: أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون وكذلك آباؤنا.

وقد جاء الاستفهام متسقا مع الاستفهامين السابقين في قوله: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا

---

(١) سورة الصافات:١٧.

(٢) سورة الواقعة:٤٨.

(٣) النشر (٢/ ٣٥٧)

نُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ﴾[١] وتكرار الاستفهام كاشف عن عتوّهم وشدة إنكارهم البعث بعد الموت.

أما القراءة بـ"تسكين الواو" فقد ترتب عليها أمران:

الأول: دمج الأداتين في أداة واحدة، هي "أو" العاطفة. الثاني: زوال معنى الاستفهام الصريح، مع الإبقاء على معنى الإنكار المُستوحَى من السياق، والاستفهامين السابقين عليه في قوله: ﴿ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا نُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ﴾[٢].

وقد تعددت رؤى العلماء في تحديد دلالة "أو" على هذه القراءة، ويمكن بيان هذه الرؤى على النحو الآتي:

١- قال الفراء: "ومن سكن "الواو" من قوله: ﴿ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلۡأَوَّلُونَ ﴾ في الواقعة وأشباه ذلك في القرآن، جعلها "أو" التي تثبت الواحد من الاثنين.."[٣] ويبدو أنه قصد معنى "الشك" أو التردد، وهو معنى ذكره غير واحد من العلماء صراحة، قال أبو زرعة: "ومن سكن "الواو" فكأنه شك منه؛ فيقولون: أنحن نبعث أو آباؤنا الأولون؟ وهم منكرون، أي: لا نبعث نحن ولا آباؤنا.."[٤] وقال البيضاوي: "وسكن نافع برواية قالون وابن عامر "الواو" على معنى التردد..."[٥] وهو ما ذهب إليه السمين الحلبي.[٦]

٢- قال مكي بن أبي طالب: "وحجة من أسكن الواو وأثبت قبلها همزة: أنه

---

(١) سورة الصافات: ١٦.

(٢) سورة الصافات: ١٦.

(٣) معاني القرآن (١/ ٨٩)

(٤) حجة القراءات (ص ٦٠٨)

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٨٨)

(٦) ينظر: الدر المصون (١٢/ ١٩٠)

جعلها "أو" التي للإباحة في الإنكار، أي: أنكروا بعثهم وبعث آبائهم بعد الموت.."(١)

والمعنيان لا يأباهما التركيب ولا السياق، والجامع بينهما: الإنكار المصحوب بنبرة التكبر والغطرسة.

وقد أثير على هذه القراءة أمر يتعلق بوظيفة العطف التي تؤديها "أو" حكاه غير واحد من العلماء، منهم ابن أبي مريم؛ إذ يقول: "والوجه في تسكين الواو: أن "أو" للعطف، وقوله: (آباؤنا) معطوف على الضمير في (لمبعوثون) والتقدير: إنا لمبعوثون نحن وآباؤنا، ويجوز أن يكون معطوفا على ضمير (وَكُنَّا تُرَابًا) والتقدير: أئذا كنا نحن أو أباؤنا ترابا.

وفي كلا التقديرين يلزم تأكيد الضمير بـ "نحن" فإن العطف على الضمير المرفوع المستكن لا يجوز في سعة الكلام إلا بأن يؤكد ذلك الضمير، تقول: "قمت أنا وزيد" ولا تقول: "قمت وزيد" إلا في الشعر..."(٢) وهذا التنوع أدى إلى التوسعة في المعاني.

الموضع الثالث: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾(٣)

"قرأ الكوفيون ويعقوب "أو أن" بزيادة همزة مفتوحة قبل الواو وإسكان الواو، وكذلك هي في مصاحف الكوفة، وقرأ الباقون بغير ألف وكذلك في

---

(١) الكشف (٢/ ٢٢٣)

(٢) الموضح (٣/ ١٠٨٨،١٠٨٧)

(٣) سورة غافر:٢٦.

مصاحفهم.."[١]

التوجيه:

لا خلاف بين علماء التوجيه في أن قراءة "الواو" دلالتها مطلق الجمع، أي: إني أخاف أن يبدل دينكم ويظهر في الأرض الفساد؛ ففرعون خاف الأمرين جميعا- تبديل الدين، وإظهار الفساد في الأرض، قال أبو زرعة: "ومن قرأ "وأن" فيكون المعنى: أخاف إبطال دينكم والفساد معه، وحجته: ما جاء في التفسير: أنه خاف الأمرين جميعا ولم يخف أحدهما."[٢] بل هو ما رجحه مكي بقوله: "وهو الاختيار؛ لأن فرعون خاف الأمرين جميعا أن يقعا من موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وقد وقعا؛ فبدل الله دينهم بالإيمان، وأفسد ملك فرعون."[٣] وسر تقديم فرعون "الدين" على "الفساد"؛ كما قال الشربيني: "وبدأ فرعون بذكر الدين أولا؛ لأن حب الناس لأديانهم فوق حبهم الأموال."[٤]

أما القراءة بـ "أو" فقد اختلفوا في تحديد دلالتها، ويمكن عرض آرائهم على النحو الآتي:

١- قال الأزهري: "من قرأ "أو أن" بألف قبل الواو؛ فإن "أو" يجيء لأحد شيئين: في كل حال، وكونها للإباحة راجع إلى هذا؛ كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين؛ فإن جالس أحدهما فهو مؤتمر.."[٥] ومفاد كلامه: أن "أو" أفادت معنى الإباحة.

---

(١) النشر (٢/ ٣٦٥)

(٢) حجة القراءات (ص ٦٣٠)

(٣) الكشف (٢/ ٢٤٣)

(٤) تفسير السراج المنير (٣/ ٣٨٣) لمحمد بن أحمد الشربيني . ط. دار الكتب العلمية- بيروت.

(٥) معاني القراءات (٤٤٧)

٢- قال مكي: "أو أن: بإسكان الواو، وهمزة قبلها، جعلوها "أو" التي للتخيير أو للإباحة؛ كأنه قال: إني أخاف هذا الضرب عليكم؛ كما تقول: كل خبزا أو تمرا؛ أي: كُل هذا الضرب من الطعام..."(١) ومفاد كلامه: جواز دلالة "أو" على معنيين: الإباحة والتخيير.

٣- قال السمرقندي: "والباقون: "أو أن يظهر" على معنى الشك.."(٢)

٤- قال السمين الحلبي: "أو أن" بـ "أو" التي للإبهام..."(٣)

٥- قال ابن خالويه: "قال أبو عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الاختيار "أو" لأن "أو" تكون بمعنى "الواو" كقوله: ﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾(٤) أي: ويزيدون...ولا تكون "الواو" بمعنى "أو"...."(٥) وقال ابن أبي مريم: "وقرأ الباقون: "أو أن يظهر" والوجه أن "أو" في الأصل وضع لأحد الشيئين أو الأشياء؛ إلا أنه يجوز أن يجيء بمعنى "الواو" ويكون للجمع بين الشيئين أو الأشياء، ويجوز حمله ههنا على هذا الوجه."(٦) ومفاد كلامهما: أن "أو" في هذا الموضح بمعنى "الواو".

مناقشة هذه الآراء في ضوء ما قاله علماء أدوات المعاني:

هذه مجمل الآراء التي أوردها العلماء في بيان دلالة "أو" في هذا الموضع، ويمكن مناقشة هذه الآراء في ضوء المعايير التي وضعها علماء أدوات المعاني على النحو الآتي:

---

(١) الكشف (٢/ ٢٤٣)

(٢) بحر العلوم (٢/ ١٩٤)

(٣) الدر المصون (٩/ ٤٧١)

(٤) سورة الصافات:١٤٧.

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٢٦٦)

(٦) الموضح (٣/ ١١٢٣)

١- دلالة "أو" على معنى "الإباحة":

سبق أن بينت الدراسة في الموضع الأول أن ضابط دلالة "أو" على الإباحة عند علماء أدوات المعاني يتلخص في كونها مسبوقة بطلب، وهو ضابط متوفر في هذا الموضع؛ إذ فعل الطلب "ذروني" سابق عليها، وعليه فالسياق لا يمنع دلالة "أو" على الإباحة، والفرق بين الإباحة والتخيير عندهم أمر مبني على المخاطب؛ فالمخاطب في الإباحة يجوز له الجمع بين الأمرين، بينما في التخيير؛ فإنه لا يجوز له الجمع بينهما، ويبدو أن هذا ما جعل بعض العلماء يرادف بين الإباحة ومطلق الجمع المعنى الأصلي لـ "الواو" يقول ابن خالويه: "قال أبو عبدالله: إذا كانت "أو" إباحة تكون الواو بمعناها؛ لأن قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين أو الشعبي؛ فمعناها: قد أبحت لك الجلوس مع هذا الضرب من الناس، تقول: جالس الحسن أو ابن سيرين أو الشعبي بمعنى الإباحة..."(١) ويؤكد ابن أبي مريم الفكرة نفسها بقوله: "ويجوز أن يكون للإباحة؛ فيصح أن يكون جامعا أيضا، والمعنى: إني أخاف هذا الضرب؛ فإن تبديل الدين وإظهار الفساد ضرب واحد..."(٢) إلا أن النحاس يرفض التقارض بين "أو" و"الواو" في دلالة الأولى على معنى الثانية بقوله: "ولو جاز أن يكون بمعنى "الواو" لما احتيج إلى هذا ههنا؛ لأن معنى "الواو" إني أخاف الأمرين جميعا، ومعنى "أو" لأحد الأمرين، أي: إني أخاف أن يبدل دينكم، فإن أعوزه ذلك أفسد في الأرض..."(٣) وكلامه يرمي إلى أن القول بتقارض "أو" مع "الواو" يعني ترادف القراءتين وإهدار القيمة الدلالية لتنوع المعاني بتنوع القراءات؛

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٢٦٦)

(٢) الموضح (٣/ ١١٢٣)

(٣) إعراب القرآن (٤/ ٢٨) لأبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس، تح/ د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب-بيروت ١٩٨٨م.

فالأولى المعنى الأصلي لكل أداة؛ ففي ذلك ثراء للمعنى وتوسع في الفائدة، أما ظاهر كلام النحاس؛ فيصرف معنى "أو" إلى معنى "الشك".

٢- دلالة "أو" على التخيير:

وهو معنى وإن كان السياق لا يأباه؛ إلا أن المقام مقام ترهيب، ومقام الترهيب لا يناسبه التخيير بين سيئين بل يتجه إلى الجمع بينهما.

٣- دلالة "أو" على الشك:

وضابط الشك: تردد المخير بين أمرين، أو شكه في أحد منهما بعينه، وهو معنى لا يأباه السياق؛ إذ المخير فرعون، فهو متردد بين الأمرين وشاك في أحدهما.

٤- دلالة "أو" على الإبهام:

وهو معنى بعيد عن السياق؛ وفقا للضابط الذي سبق بيانه في الموضع الأول؛ إذ الإبهام يقتضي علم المخبر بالأمرين، وهو معنى منصب على السامع؛ إلا إذا كان فرعون على يقين من خطورة دعوة الحق التي جاء بها موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ فأراد الإيهام على قومه ترهيبا لهم وتخويفا.

ودلالة "أو" على معنى "الواو" سبق تناوله في معنى الإباحة.

وخلاصة القول: أن "أو" في هذا الموضع عكست أكثر من دلالة تناغمت مع السياق، وهو سر من أسرار الإعجاز في لغة القرآن، والقراءتان بينهما تكامل وتقارب في المعنى؛ كما قال الطبري: "وأما القراءة في "أو أن يظهر" بالألف وبحذفها؛ فإنهما أيضا متقاربتا المعنى، وذلك أن الشيء إذا بدل إلى خلافه؛ فلا شك أن خلافه المبدل إليه الأول هو الظاهر دون المبدل؛ فسواء عطف على خبره عن خوفه من موسى أن يبدل دينهم بـ "الواو" أو بـ "أو" لأن تبديل دينهم كان عنده ظهور الفساد،

وظهور الفساد كان عنده هو تبديل الدين؛ فتأويل الكلام إذن: إني أخاف من موسى أن يغير دينكم الذي أنتم عليه، أو أن يظهر في أرضكم أرض مصر عبادة ربه الذي يدعوكم إلى عبادته، وذلك كان عنده هو الفساد."[١]

ثانيا: تبادل "الواو" مع "الفاء":

لم يرد هذا التبادل إلا في موضع واحد، في قوله تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[٢] فقد "قرأ المدنيان وابن عامر (فتوكل) بالفاء، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بـ "الواو" وكذلك هي في مصاحفهم."[٣]

التوجيه:

قال الزجاجي: "الفاء: تكون عاطفة تدل على أن الثاني بعد الأول ولا مهلة، وتكون جوابا للجزاء؛ فيكون منقطعا مما قبله في الإعراب، وتكون ناصبة للفعل في جواب الأمر، والنهي، والتمني، والعرض، والنفي، والاستفهام، والدعاء."[٤] هذا من أوجز ما قيل في "الفاء" وإن كان كل ما قيل دار فيه خلاف بين العلماء؛ إلا أن هذا ما اشتهر فيها.[٥]

وقبل أن ندلف في توجيه القراءتين لا بد من ذكر الآية السابقة؛ لأن أداة العطف رابطة بين سابق ولاحق بأي وجه من وجوه الربط.

قال تعالى: ﴿ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي

---

(١) جامع البيان (٢١/ ٣٧٤)

(٢) سورة الشعراء: ٢١٧.

(٣) النشر (٢/ ٢٣٦)

(٤) كتاب حروف المعاني (ص ٣٩)

(٥) يمكن مراجعة هذا الخلاف في رصف المباني (ص ٣٧٦ -٣٨٧) والجنى الداني (ص ٦١-١٥٣)

بَرِيٓءٞ مِّمَّا تَعۡمَلُونَ * وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[١] قال الأزهري: "قرأ نافع وابن عامر (فتوكل) بـ "الفاء" وقرأ الباقون بـ"الواو" وكتب في مصحف أهل المدينة والشام بـ "الفاء" وجعل متصلا بالكلام الذي تقدمه كجزاء. ومن قرأ (وتوكل) فلأنه وجد في مصحف أهل العراق ومصحف أهل مكة بـ "الواو" والواو يعطف بها جملة على جملة، والمعنيان متقاربان."[٢]

وعليه، فالقراءة بـ "الواو" على أنها عاطفة جملة ﴿ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ على جملة ﴿ فَقُلۡ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ وقد سبق أن بينا في المدخل أن "الواو" في هذه الحالة لا يلزم إفادتها معنى التشريك لا في اللفظ ولا في المعنى، ولكن يستلزم إفادتها التشريك في الكلام خاصة؛ ليُعلَم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد.

وأما القراءة بـ "الفاء" فعلى أنها جوابية، أو على أنها على البدلية من جواب الشرط في قوله: ﴿ فَإِنۡ عَصَوۡكَ فَقُلۡ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ ويكون المعنى: (فإن عصوك فتوكل على العزيز الرحيم)[٣] والمشهورعند علماء أدوات المعاني: أن الفاء الجوابية، تكون دالة على معنيين: السببية، والترتيب، مؤدية في كل أحوالها وظيفة الربط (العطف) يقول المالقي: "أن تكون (الفاء) جوابا لازما للسببية، وفيها – أيضا – الربط والترتيب؛ كا ذكر في العاطفة...."[٤]

---

(١) سورة الشعراء: ٢١٥ – ٢١٧.

(٢) معاني القراءات (ص ٣٦٨،٣٦٧) وقال الفارسي: "الوجهان حسنان" الحجة (٤/ ٩٤) ولم يخرج كلام كثير من العلماء عن مضمون ما قاله الأزهري، ينظر: بحر العلوم (٢/ ٥٧٠) الكشف لمكي (٢/ ٢٥٣) وحجة القراءات لأبي زرعة (ص ٥٢٢)

(٣) ينظر: الموضح للشيرازي (٢/ ٩٤٧)

(٤) رصف المباني (ص ٣٧٩) وينظر: الجنى الداني (ص ٦٦)

المبحث الثاني

أثر تنوع القراءات في تعدد وظائف "الواو"

تعددت المواضع التي كان لتنوع القراءات فيها أثر في تعدد وظائف "الواو" وقد استقرت الدراسة على اختيار ثلاثة مواضع برز فيها هذا التعدد، يمكن ذكرها على النحو الآتي:

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[1]

موضع الشاهد في قوله: (وَيُكَفِّرُ عَنكُم) "فقرأ ابن عامر وحفص: بالياء، وقرأ الباقون: بالنون. وقرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف: بجزم الراء، وقرأ الباقون: برفعها."[2]

التوجيه:

سيتم التركيز هنا على قراءتي: الرفع، والجزم، يقول الفارسي: "من قرأ (وَيُكَفِّرُ عَنكُم) فرفع، كان رفعه من وجهين: أحدهما: أن يجعله خبر مبتدأ محذوف تقديره: ونحن نكفر عنكم سيئاتكم. والآخر: أن يستأنف الكلام ويقطعه مما قبله؛ فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك ولكن لعطف جملة على جملة.

وأما من جزم فقال (ويكفرْ عنكم) فإنه حمل الكلام على موضع قوله: (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) لأن قوله: (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) في موضع جزم؛ ألا ترى أنه لو قال: "وإن

---

(١) سورة البقرة: ٢٧١.

(٢) النشر (٢/ ٢٣٦)

تخفوها يكن أعظم لأجركم" لجزم؛ فقد علمت أن قوله: (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) في موضع جزم فحمل قوله: (ويكفر عنكم) على الموضع."[١] وما قاله الفارسي ذهب إليه جمع من العلماء.[٢]

ويتضح من خلال هذا النص أن "الواو" تغيرت وظيفتها من قراءة إلى أخرى؛ فهي على قراءة الرفع تحتمل وجهين: الأول: العطف، ويكون من قبيل عطف الجمل، والعطف هنا يقتضي الاشتراك بين الجمل المتعاطفة في القصد. والثاني: الاستئناف، وهي على هذا الوجه، تكون لابتداء كلام لا يرتبط بما قبله لفظا أو معنى.

أما على قراءة الجزم؛ فالواو وظيفتها العطف المرصع بدلالة السببية؛ فهي على هذه القراءة تتقارض مع "الفاء".

وقد أبدى غير واحد من العلماء ترجيح أحد القراءتين؛ منهم الإمام الطبري؛ إذ يقول: "وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب: قراءة من قرأ (ونكفر عنكم) بالنون وجزم الحرف، على معنى الخبر من الله عن نفسه أنه يجازي المخفي صدقته من التطوع؛ ابتغاء وجهه من صدقته، بتكفير سيئاته. وإذا قرئ كذلك، فهو مجزوم على موضع "الفاء" في قوله (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) لأن"الفاء" هنالك حلت محل جواب الجزاء.

فإن قال لنا قائل: وكيف اخترت الجزم على النسق على موضع" الفاء" وتركت اختيار نسقه على ما بعد الفاء، وقد علمت أن الأفصح من الكلام في النسق على جواب الجزاء الرفع، وإنما الجزم تجويزه؟

---

(١) الحجة (٢/ ٢٠٤،٢٠٣)

(٢) ينظر: معاني القراءات (ص ٩١) حجة القراءات (ص ١٤٨،١٤٧) والكشف (١/ ٣١٧)

قيل: اخترنا ذلك ليؤذن بجزمه أن التكفير- أعني تكفير الله من سيئات المصدق - لا محالة داخل فيما وعد الله المصدق أن يجازيه به على صدقته؛ لأن ذلك إذا جزم، مؤذن بما قلنا لا محالة، ولو رفع كان قد يحتمل أن يكون داخلا فيما وعده الله أن يجازيه به، وأن يكون خبرا مستأنفا أنه يكفر من سيئات عباده المؤمنين، على غير المجازاة لهم بذلك على صدقاتهم؛ لأن ما بعد"الفاء" في جواب الجزاء استئناف، فالمعطوف على الخبر المستأنف في حكم المعطوف عليه، في أنه غير داخل في الجزاء؛ ولذلك من العلة، اخترنا جزم"نكفر" عطفا به على موضع "الفاء" من قوله: (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) وقراءته بالنون."[1].

والظاهر من كلامه: أن ترجيح قراءة الجزم مبني على الربط الذي حققته "الواو" بين الشرط وجوابه، أو ما هو في مقام جوابه، على غرار الربط بين السبب والمسبب، بينما قراءة الرفع اقتضت ذهاب هذا الترابط، وجعلت ما بعد "الواو" عاما لا ارتباط له بما قبله.

وقد اعترض أبو حيان على هذا الترجيح قائلا:"وقال ابن عطية: بالجزم في الراء أفصح هذه القراءات لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء، وكونه مشروطًا إن وقع الإخفاء، وأما رفع الراء فليس فيه هذا المعنى. انتهى.

ونقول: إن الرفع أبلغ وأعم، لأن الجزم يكون على أنه معطوف على جواب الشرط الثاني، والرفع بدل على أن التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات، أبديت أو أخفيت؛ لأنا نعلم أن هذا التكفير متعلق بما قبله، ولايختص التكفير بالإخفاء فقط، والجزم يخصصه به، ولا يمكن أن يقال: إن الذي يبدي

---

(١) جامع البيان (٥/ ٥٨٥) وينظر: المحرر الوجيز (١/ ٣٦٦،٣٦٧) وينظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٣٣٦) وحجة القراءات لأبي زرعة (ص ١٤٨).

الصدقات لا يكفر من سيئآته؛ فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها، وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء."[١]

وأبو حيان بنى رأيه في قراءة الرفع على أن "الواو" عاطفة جملة على جملة بينهما اشتراك في المعنى، ومفاد كلامه أنه يرى عطفها على مجموع جملتي الشرط السابقتين (إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ) وعلى أن قراءة الجزم قصرت وظيفة "الواو" على عطف ما بعدها على جواب شرط الفعل (تُخْفُوهَا).

ويمكن القول: بأن العلاقة بين القراءتين علاقة عموم وخصوص؛ فقراءة الرفع عامة في بذل الصدقات، بينما قراءة الجزم خاصة ببذلها في الخفاء، والتخصيص هنا تخصيص وتمييز في الأجر والثواب، لا نفي للثواب عن الذين أبدوها.

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ﴾[٢]

موضع الشاهد في قوله: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ ﴾ "فقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب: بنصب الراء، وقرأ الباقون: بالرفع."[٣]

التوجيه:

كان لتنوع القراءة في هذا الموضع أثر في اتجاهات ثلاثة:

الأول: وظيفة "الواو". **الثاني**: فاعل الفعل "يأمر". **الثالث**: وظيفة "لا".

(١) البحر المحيط (٢/ ٣٣٩)

(٢) سورة آل عمران: ٨٠.

(٣) النشر (٢/ ٢٤٠)

الاتجاه الأول: وظيفة "الواو":

لا خلاف بين العلماء في أنها على قراءة الرفع جاءت للاستئناف، يقول الأزهري: "من قرأ ﴿ولا يأمركم﴾ بالرفع؛ فهو استئناف.."[١]

وقداحتج بعضهم لهذه القراءة بالقراءة المروية عن ابن مسعود (ولن يأمركم) فلما سقطت "لن" ارتفع ما بعدها.[٢]

وقد اعترض الطبري على الاحتجاج بها قائلا: "فأما الذي ادَّعى من قرأ ذلك رفعًا، أنه في قراءة عبد الله:"ولن يأمركم" استشهادًا لصحة قراءته بالرفع، فذلك خبر غيرُ صحيح سَنَده، وإنما هو خبر رواه حجاج، عن هارون الأعور: أنّ ذلك في قراءة عبد الله كذلك. ولو كان ذلك خبرًا صحيحًا سنده- لم يكن فيه لمحتجٍّ حجة؛ لأن ما كان على صحته من القراءة من الكتاب الذي جاءَ به المسلمون وراثةً عن نبيهم- ﷺ- لا يجوز تركه لتأويلٍ على قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة، بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو."[٣]

واعتراض الطبري مبني على إسناد قراءة ابن مسعود في كونها لم تثبت صحتها، وهو اعتراض يُقبَلُ في سياق تعارض القراءة الشاذة مع القراءة المتواترة؛ أما إذا كانت القراءة الشاذة تؤكد معنى القراءة المتواترة؛ فلا مسوغ للاعتراض على الاحتجاج بها- وإن ثبت شذوذها.

كما أن الاحتجاج بهذه القراءة يثبت المعنى الذي جاءت عليه قراءة الرفع؛ إذ إن إسقاط أداة النصب "لن" أسقط معها عملها وهو "النصب" وحل محله الرفع،

---

(١) معاني القراءات (ص ١١٠)

(٢) ذكرها ابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ١١٦)

(٣) جامع البيان (٦/ ٥٤٨)

و"الواو" في كلتا القراءتين المتواترة والشاذة استئنافية، وما أكدته قراءة ابن مسعود – أيضا- هو دلالة "لا" على النفي، على كل الوجوه القرائية؛ لأن "لن" تفيد نفي المستقبل.

وأما قراءة النصب فلا خلاف -أيضا - بين العلماء أن "الواو" جاءت على أصل بابها وهو "النسق" فقد عطفت جملة على جملة بينهما ارتباط في المعنى، ولكن ثمة رأيان في الجملة المعطوف عليها:

الأول: أن المعطوف عليه جملة ﴿أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾(١)

الثاني: ذهب إلى أن ما بعد الواو معطوف على جملة ﴿ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾(٢).

وسنناقش الرأيين في سياق تناولنا لوظيفة "لا" فيما بعد.

الاتجاه الثاني: فاعل الفعل "يأمر":

فقد ذهب غير واحد من العلماء إلى أن فاعل "يأمر" على قراءة الرفع هو "الله" جلت قدرته، بينما الفاعل على قراءة النصب هو "النبي محمد – ﷺ- يقول مكي بن أبي طالب: "وحجة من نصبه أنه عطفه على ﴿أَن يُؤْتِيَهُ ﴾ ففي ﴿يَأْمُرَكُمْ ﴾ ضمير "بشر" المتقدم الذكر، والمراد به النبي –ﷺ– وذلك أن اليهود قالت للنبي: أتريد يا محمد أن تتخذك ربا؛ فأنزل – جل ذكره-: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ

(١) ينظر: معاني القراءات للأزهري (ص ١١٠) وعلل القراءات السبع وعللها لابن خالويه (١/ ١١٦) وحجة القراءات لأبي زرعة (ص ١٦٨) والموضح للشيرازي (١/ ٣٧٧)

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٨/ ٢٥٥)

وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ﴾ وحجة من رفع أنه قطعه مما قبله؛ ففيه ضمير اسم الله – جل ذكره – والمعنى: أنه ابتدأ الكلام؛ فقال: "ولا يأمركم الله أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا" ردا لقولهم للنبي: أتريد أن نتخذك ربا..."[١]

ونلاحظ أن مكيا اعتمد على السياق الخارجي في بيان فاعل "يأمر" على القراءتين، وعلى الرغم من أن السبب الخارجي واحد؛ إلا أنه تنوع الفاعل.

وقد حكى أبو حيان أن الفاعل على قراءة الرفع يحتمل الوجهين معا "الله" و"النبي" فقال: "برفع الراء على القطع... والفاعل ضمير مستكن في يأمر عائد على الله؛ قاله سيبويه، والزجاج. وقال ابن جريج: عائد على "بشر" الموصوف بما سبق، وهو محمد – ﷺ – والمعنى على هذه القراءة: أنه لا يقع من بشر موصوف بما وصف به أن يجعل نفسه ربًا فيعبد، ولا هو أيضًا يأمر باتخاذ غيره من ملائكة وأنبياء أربابًا؛ فانتفى أن يدعو لنفسه ولغيره. وإن كان الضمير عائداً على الله فيكون إخباراً من الله أنه لم يأمر بذلك، فانتفى أمر الله بذلك، وأمر أنبيائه."[٢] وما ذهب إليه لا يأباه السياق.

الاتجاه الثالث: وظيفة "لا":

لا خلاف بين العلماء على أن "لا" على قراءة الرفع نافية، ونفيها مسلط على الفعل بعدها، بينما وقع الخلاف في وظيفتها على قراءة النصب، وأساس الخلاف راجع إلى الجملة المعطوف عليها ما بعد "الواو" إذ لو كان المعطوف عليه جملة

---

(١) الكشف (١/ ٣٥٠،٣٥١) وينظر: حجة القراءات لأبي زرعة (ص ١٦٨) والموضح للشيرازي (١/ ٣٧٧)

(٢) البحر المحيط (٢/ ٥٣١)

﴿أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾ فلا خلاف بين العلماء في "لا" على أصلها في إفادة معنى "النفي".

أما إذا كان الجملة المعطوف عليها ﴿ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ جاز في "لا" وجهان: الزيادة، والنفي، وهو ما حكاه الرازي بقوله: ‘‘أما النصب فوجهه أن يكون عطفاً على ﴿ثُمَّ يَقُولَ﴾ وفيه وجهان: أحدهما: أن تجعل "لا" مزيدة، والمعنى: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوّة أن يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيّين أرباباً؛ كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني ويستخف بي. والثاني: أن تجعل "لا" غير مزيدة، والمعنى: أن النبي ﷺ كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح؛ فلما قالوا: أتريد أن نتخذك رباً؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يجعله الله نبياً ثم يأمر الناس بعبادة نفسه وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء..."[1]

وقد اعترض ابن عطية على هذا الوجه بقوله: "وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى."[2] وقد علق أبو حيان على هذا بقوله: "قال ابن عطية: وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى. انتهى كلامه. ولم يبين جهة الخطأ، ولا عدم التئام المعنى به، ووجه الخطأ: أنه إذا كان معطوفاً على ﴿ثُمَّ يَقُولَ﴾ وكانت "لا" لتأسيس النفي؛ فلا يمكن إلاَّ أن يُقَدَّر العامل قبل "لا" وهو "أن" فينسبك من "أن" والفعل المنفي مصدر منتف؛ فيصير المعنى: ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، وإذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت؛ فصار آمراً باتخاذهم أرباباً- وهو خطأ، فإذا جعلت "لا" لتأكيد النفي السابق، كان النفي منسحباً على

(١) مفاتيح الغيب (٨/ ٢٥٥)

(٢) المحرر الوجيز (١/ ٤٨٠)

المصدرين المقدر ثبوتهما، فينتفي قوله: ﴿كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى﴾ وأمره باتخاذ الملائكة والنبيين أربابًا. ويوضح هذا المعنى وضع: "غير" موضع "لا" فإذا قلت: ما لزيد فقه ولا نحو، كانت "لا" لتأكيد النفي، وانتفى عنه الوصفان، ولو جعلت "لا" لتأسيس النفي، كانت بمعنى "غير" فيصير المعنى: انتفاء الفقه عنه وثبوت النحو له، إذ لو قلت: ما لزيد فقه وغير نحو، كان في ذلك إثبات النحو له، كأنك قلت: ماله غير نحو. ألا ترى أنك إذا قلت: جئت بلا زاد، كان المعنى: جئت بغير زاد، وإذا قلت: ما جئت بغير زاد، معناه: أنك جئت بزاد؟ لأن "لا" هنا لتأسيس النفي، وأن يكون من عطف المنفي بـ "لا" على الثبت الداخل عليه النفي، نحو: ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم، تريد: ما أريد أن لا تتعلم..."(١)

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(٢)

موضع الشاهد في (وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ) "قرأ البصريان: بنصب الراء، والباقون: بالرفع."(٣)

التوجيه:

لا خلاف بين العلماء في أن "الواو" على قراءة النصب تؤدي وظيفة النسق "العطف"؛ يقول الفارسي:"فأما انتصاب "البحر" من قوله: (وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ) فلأنه معطوف على اسم "أن" وهو (ما في الأرض) فـ "ما" اسم " أن" و"أقلام" خبرها، والتقدير: لو أن شجر الأرض أقلام، والبحر يمده من بعده سبعة أبحر-إذا عطفت

(١) البحر المحيط (٢/ ٥٣١)
(٢) سورة لقمان:٢٧.
(٣) النشر (٢/ ٣٧٣)

البحر على اسم " أن" فنصبته؛ فإن خبره "يمده" والراجع إلى "البحر" الضمير المنصوب المتصل بـ"يمده"...."[١]

أما قراءة الرفع فـ "الواو" إما أنها على بابها من النسق "العطف" مع اختلاف المعطوف عليه، وإما أن تكون استئنافية مفيدة دلالة "الحالية"، وقد حكى الوجهين غير واحد من العلماء؛ يقول الزمخشري: "وبالرفع عطفاً على محل "إن" ومعمولها، على معنى: ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً، وثبت البحر ممدوداً بسبعة أبحر. أو على الابتداء والواو للحال، على معنى. ولو أنّ الأشجار أقلام في حال كون البحر ممدوداً.."[٢].

وقد ناقش أبو حيان الوجه الذي يرى كون "الواو" للنسق على قراءة الرفع بقوله: "والظاهر: أن "الواو" في قوله: (وَٱلۡبَحۡرُ) في قراءة من رفع – وهم الجمهور – واو الحال؛ والبحر: مبتدأ، و (يَمُدُّهُۥ) الخبر، أي: حال كون البحر ممدوداً. وقال الزمخشري: عطفاً على محل "إن" ومعمولها على ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً، وثبت أن البحر مدوداً بسبعة أبحر. انتهى. وهذا لا يتم إلا على رأي المبرد؛ حيث زعم أن " أن" في موضع رفع على الفاعلية. وقال بعض النحويين: هو عطف على "أن" لأنها في موضع رفع بالإبتداء، وهو لا يتم إلا على رأي من يقول: إن "أن" بعد "لو" في موضع رفع على الابتداء، و"لو" لا يليها المبتدأ اسماً صريحاً إلا في ضرورة شعر.. فإذا عطفت (وَٱلۡبَحۡرُ) على "أن" ومعموليها، وهما رفع بالابتداء – لزم من ذلك أن "لو" يليها الاسم مبتدأ؛ إذ يصير التقدير: ولو البحر؛ وذلك لا يجوز إلا في الضرورة، إلا أنه قد يقال: إنه يجوز في المعطوف عليه نحو: رب رجل وأخيه

(١) الحجة (٤/ ١٦٣) وينظر: الكشف (٢/ ١٩٠) وحجة القراءات (ص ٥٦٦) والموضح للشيرازي (١٠١٦/٢)

(٢) الكشاف (٣/ ٤٠٧) وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٨٨،٢٨٧) و (حجة القراءات (ص ٥٦٧)

يقولان ذلك."[١] وهو كلام مقبول، وعليه؛ فإن الأولى حمل "الواو" على الاستئناف، مع دلالتها على الحالية.

ويصرح الفارسي بتقارب المعنيين وإن اختلفت القراءاتان بقوله: "وإذا نصبت البحر أو رفعته؛ فالمعنى: فكتب ما في تقدير الله لنفذ ذلك قبل نفاد المقدور..."[٢].

(١) البحر المحيط (٧/ ١٨٦)

(٢) الحجة (٤/ ١٦٣)

من نتائج الدراسة

يمكن لهذه الدراسة أن تضع بين يدي قاصديها أهم النتائج الآتية:

أولا: أدوات المعاني تمثل نواة مركزية مهمة في التركيب، تتنوع دلالاتها ووظائفها؛ وفق التغييرات التي تطرأ على التركيب، وهذا التنوع ينسجم مع طبيعة الأدوات التي تكتسب دلالاتها من السياق والتركيب.

ثانيا: تغير الأداة يؤدي إلى تغير في التركيب والدلالة؛ فقد يؤدي هذا التغير إلى تحول التركيب من خبري إلى إنشائي أو العكس، وما من شك في الفرق الدلالي الواضح بين دلالة الأسلوبين.

ثالثا: تنوع القراءة كان له الأثر الواضح في تعدد وظيفة "الواو" فقد جاءت على قراءة عاطفة، وعلى أخرى استئنافية، ولا شك أن تعدد وظيفة "الواو" انعكس على التركيب؛ فمجيئها عاطفة يعني: الترابط بين المتعاطفين في المعنى، ومجيئها استئنافية انعكس على انتفاء العلاقة بين ما بعدها وما قبلها في المعنى؛ فهي تنشئ معنى جديدا.

رابعا: تعدد وظيفة "الواو" الناتج عن تنوع القراءة قد يؤدي إلى تنوع الفاعلين؛ كما اتضح في الموضع الثاني من المبحث الثاني؛ إذ جاء الفاعل على قراءة النسق "النبي محمد – ﷺ – في حين جاء على قراءة الاستناف "الله" جلت قدرته.

خامسا: تبادل "الواو" مع غيرها وتعدد وظائفها؛ تبعا لتنوع القراءات العشر كانت له آثار على الدلالة والتركيب، وهو ما يوجه نظر الباحثين إلى أهمية دراسة أدوات المعاني في التراث العربي.

المصادر والمراجع

📖 إعراب القراءات السبع وعللها المشهور بالحجة: أحمد بن خالويه. تح/ د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط. الأولى ١٩٩٢م.

📖 بحر العلوم: لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي. تح/ محمود مطرجي. دار الفكر – بيروت.

📖 البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي. تح/ عادل عبد الموجود وعادل معوض وآخرون. ط. دار الكتب العلمية – لبنان. الأولى ٢٠٠١م.

📖 بدائع الفوائد لأبي عبد الله بن قيم الجوزية. تح/ علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع. مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي في جدة

📖 تفسير السراج المنير (٣/ ٣٨٣) لمحمد بن أحمد الشربيني. ط. دار الكتب العلمية- بيروت.

📖 الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي. تح/ هشام سمير البخاري. دار عالم الكتب بالرياض –السعودية. الأولى ٢٠٠٣م.

📖 جامع البيان في تأويل القرآن: للإمام محمد بن جرير الطبري. تح/ أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة. الأولى ٢٠٠٠م.

📖 الجنى الداني في حروف المعاني (ص ١٦١) للحسن بن قاسم المرادي. تح/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. منشورات دار الكتب العلمية ببيروت.

📖 الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي الحسن الفارسي. تح/ عادل عبدالموجود، وعلي معوض. ط/ دار الكتب العلمية – لبنان. الأولى ٢٠٠٧م.

📖 حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. تح/ سعيد الأفغاني. طبعة مؤسسة الرسالة. الثانية ١٩٧٩م.

📖 حروف المعاني: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) تح/ د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. الأردن.

📖 رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي ت ٧٠٢ه تح/ أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

📖 الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص ٨٠) لأبي الحسين أحمد بن فارس، تح/ أحمد حسن بسج، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت

📖 الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. تح/ عبد الرزاق المهدي. ط/ دار إحياء التراث العربي. بيروت.

📖 الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تح/ محيى الدين رمضان. مؤسسة الرسالة. الأولى ١٩٨٤م.

📖 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي. تح/ عبد السلام عبد الشافي محمد. طبعة/ دار الكتب العلمية –لبنان. الأولى ١٩٩٣م.

📖 معاني القراءات: لأبي منصور الأزهري. تح/ محمد عيد الشعباني. دار الصحابة للتراث–القاهرة ط.٢٠٠٧م.

📖 معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. عالم الكتب. الثالثة ١٩٨٣م.

📖 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري. تح/ د. عبد اللطيف محمد الخطيب. الطبعة الأولى ٢٠٠٠م الكويت سلسلة التراث العربي.

📖 مفاتيح الغيب: لأبي عبدالله فخر الدين الرازي. طبعة/ دار إحياء التراث العربي.

📖 الموضح في وجوه القراءات وعللها: للإمام نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم. تح/ د. عمر بن حمدان الكبيسي. طبعة/ الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة. الأولى ١٩٩٣م.

📖 النشر في القراءات العشر لمحمد بن الجزري، تح/ علي محمد الضباع، ط. دار الكتب العلمية. بيروت

📖 النكت والعيون: لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي. تح/ السيد عبد المقصود عبد الرحيم. طبعة/ دار الكتب العلمية – لبنان.

The Arabic Conjunctive Particle (wāw - and), its Substitution and Multiple Functions in the Ten Modes of Reading: A Semantic-Syntactic Analysis

Dr Hamdy Salaah Al-Hudhud

Associate Professor at the Department of Arabic,

Faculty of Arts and Humanities,

Taibah University

Abstract

The paper discusses two main problems pertaining the conjunctive particles, i.e., conjuncts or cohesive devices: (i) substitution of conjunctive particles at a single structural pattern, and (ii) the multifunction of a single conjunctive particle when a structural (syntactic) change takes place. The corpus of this study is one of the richest data of Arabic language, i.e. the Quran's ten modes of reading. The paper focuses on a specific particle (al-waw – and) which is the focus of this study. It concludes that this conjunctive particle can substitute the conjunctive particles (fā' - then) and (aw - or). Also, the conjunctive particle (al-waw – and) is a multifunctional particle which occurs in various structural patterns. By studying its functions and ways where it substitutes other particles, the paper reveals the richness of the Arabic language through the ten modes of reading. The paper further emphasizes the indispensability of conjunctive

particles in Arabic syntactic structures and how meaning is affected in the Quranic modes of reading.

Key words:

The wāw, conjunctive particles, substitution, multifunctional, ten modes of reading, semantics, syntax